

كلمة وفد جمهورية مصر العربية

باجتماع الدورة السابعة المستأنفة لاجتماع فريق استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

١٤-١٦ نوفمبر ٢٠١٦

السيد الرئيس،

السادة رؤساء وأعضاء الوفود،

اسمحوا لي في البداية أن أعرب لأمانة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن كل الشكر والتقدير على ما بذلوه من أجل الإعداد لعقد الاجتماع، متمنين لرئاسة الاجتماع ولكل الدول المشاركة التوفيق والسداد في فعاليات هذا المحفل الهام، وأن يثمر عن النتائج المرجوة التي ترتقي لتطلعات شعوبنا.

السيد الرئيس،

لقد تم إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تعزيزاً للتعاون الدولي لمكافحة الفساد بكل أشكاله وصوره، وذلك إدراكاً لما تمثله هذه الآفة الخطيرة من تهديد ليس فقط لأهداف التنمية والازدهار لشعوبنا، وإنما أيضاً لأمنها واستقرارها.

إن مصر تولي اهتماماً كبيراً بالعمل الدولي الجماعي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتؤكد على ثوابت رؤيتها للتعامل مع الفساد وفقاً لما يلي:

- أن القضاء على الفساد لا يمكن أن ينجح إلا إذا توافرت الإرادة السياسية الداعمة له.
- أن إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هو منهج الحد من ظاهرة الفساد، وأن آليات التنفيذ لا بد وأن تتسم بالمرونة المناسبة التي تأخذ في الاعتبار تباين الظروف في كل دولة.
- أن العمل على منع الفساد والوقاية منه من خلال التدابير الوقائية يجب أن يتم تفعيله بجانب مكافحة الفساد.
- أن جهود مكافحة الفساد لا يمكن أن تنجح إذا ما اقتصر على الجهود الحكومية، ولا بد من اضطلاع العمل الأهلي بدوره في نشر التوعية بخطورة الفساد وأهمية مكافحته وبناء ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة.

السيد الرئيس،

لقد أدركت مصر بخطورة الفساد، ومن هذا المنطلق ضمنت التشريعات المصرية تجريم الجرائم المنصوص عليها في باب التجريم وإنفاذ القانون في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتحرص الدولة المصرية على تطوير جهودها في هذا المجال من خلال التعاون الدولي وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، وتعد النقاط الآتية من أبرز الجهود المبذولة في منع ومكافحة الفساد:

- تشكيل لجنة وطنية تنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته ممثل بها كافة جهات إنفاذ القانون والوزارات المعنية، ومنبثق عنها لجنة فرعية برئاسة هيئة الرقابة الإدارية، وقد قامت اللجنة بدراسة

أسباب ومخاطر الفساد وإعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، والتي تم إطلاقها في ٢٠١٤/١٢/٩ ولمدة أربعة سنوات، واشتملت الاستراتيجية على عدة أهداف وسياسات تنفيذ، وتم إرسالها إلى كافة الجهات المشاركة في التنفيذ وتكليفهم بتشكيل مجموعات عمل لوضع الخطط التنفيذية للاستراتيجية، وإنشاء نظام لآليات التقييم والمتابعة.

- وقد نتج عن تنفيذ الاستراتيجية عدة ممارسات إيجابية أبرزها:
(أ) الجهود المبذولة للوفاء بالالتزامات الدولية في مجال مكافحة الفساد الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

- تم تشكيل لجنة هيئة الخبراء الوطنيين والانتهاه من إعداد التقييم الذاتي للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية، ونتج عنها وجود العديد من الإيجابيات وبعض التحديات التي تن وضع آليات لإزالتها، ومنها إعداد قوانين لحماية الشهود والمبلغين، وحرية تداول المعلومات، والتعاون الدولي، رشوة الموظفين الأجانب، مسؤولية الشخصية الاعتبارية، حظر تعارض المصالح.

- يجري حالياً الإعداد لدورة الاستعراض الثانية.
(ب) أبرز الممارسات الإيجابية على المستوى الوطني في مجال تنفيذ الاستراتيجية:

- إعداد وتنفيذ حملة إعلامية لمخاطبة المواطنين بمخاطر الفساد وآثاره على الوطن والمواطن، وذلك بكافة وسائل الإعلام.

- إعداد منهج دراسي بكافة المراحل التعليمية لتوعية الطلاب بمخاطر الفساد ونشر إجراءات النزاهة والشفافية.

- إنشاء بوابة للمشتريات الحكومية على موقع وزارة المالية والذي روج له إعلامياً لتحقيق المنافسة العادلة بين مختلف الجهات.

- تطبيق سياسة التدوير الوظيفية للوظائف العرضة للفساد.

- ميكنة وتبسيط العديد من الخدمات الجماهيرية لفصل طالب الخدمة عن مقدمها.

- عقد العديد من الدورات التدريبية للجهاز الإداري للدولة وجهات إنفاذ القانون ومنظمات المجتمع المدني لنشر قيم النزاهة والشفافية والتوعية بمخاطر الفساد ودور الأجهزة الرقابية واختصاصها، وذلك بمقر هيئة الرقابة الإدارية، كما تم إعداد دورات إعداد للمدرسين لبعض العاملين بالجهاز الإداري لنشر التوعية بشكل أكبر.

- إعداد مؤشر قياس إدراك فساد محلي والخروج بتوصيات وآليات قابلة للتنفيذ للحد من الفساد.

- إصدار مدونة السلوك الوظيفي وإتاحتها لكافة الجهات، كما تم إصدار مدونات سلوك وظيفي تخصصية لأعضاء النيابة العامة والنيابة الإدارية والدبلوماسيين والعاملين بالبنك المركزي.

ختاماً سيدي الرئيس،

أود أن أؤكد عزم مصر الصادق نحو إنجاز أعمال الاجتماع، وحرصها على تبادل الخبرات والتجارب وأفضل الممارسات لتحقيق الغاية النبيلة من إبرام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ونحيي جهود السكرتارية الهادفة لتحقيق ما نصبو إليه جميعاً من القضاء على الفساد بما يخدم شعوبنا واستقرارها.

وشكراً سيدي الرئيس